الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية هي جمعية علمية تضم كافة الاقتصاديين العرب المهتمين بالبحث العلمي المتطور في كافة المجالات الاقتصادية.

نشرة الرباط

العدد رقم 65 — يناير / كانون الثاني 2026

افتتاحية العدد

بقلم:

الأستاذ الدكتور/ خالد الوزني

نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية

تنطلق نشرة «الرباط» مع مستهل العام الجديد بحلّة متجددة ورؤية تطويرية طموحة، تستهدف توسيع دوائر التواصل وتعزيز جسور التفاعل المعرفي مع أعضاء الجمعية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على رصيدها المتراكم من الزخم العلمي والمعلوماتي عبر مختلف أبوابها وموضوعاتها.

وتستهل النشرة عددها بمساهمة نوعية بقلم الدكتورة فاطمة الحملاوي المديرة التنفيذية للجمعية، تقدّم من خلالها قراءة تحليلية في أعمال المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، الذي عُقد تحت عنوان: «تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية»، واستضافته العاصمة اللبنانية بيروت بالتعاون مع الجامعة اللبنانية الأميركية وفي رحابها الأكاديمي.

اتسمت أعمال المؤتمر بحضور نوعي لنخبة متميزة من الباحثين وأعضاء الجمعية، وأفرزت جلساته نقاشات ثرية عكست تنوّع المشاركين المؤسسي وتعدد خلفياتهم البحثية، وهو ما أضفى على المؤتمر زخمًا فكريًا لافتًا، وأسهم في إثراء مداولاته وتعزيز قيمته العلمية.

كما أضفت الكلمات الافتتاحية بعدًا مؤسسيًا رفيعًا، في ظل الرعاية الكريمة لدولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني الدكتور نواف سلام، وإلقاء وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني الدكتور عامر بساط كلمته مندوبًا عنه، بما عكس حجم الاهتمام الرسمي بدعم قضايا التنمية وتعزيز مسارات التكامل الاقتصادي العربي. وقد تُوّجت أعمال المؤتمر بإطلاق «تقرير التنمية العربية 2025» المعنون : »مستقبل أسواق العمل العربية في ظل التحول الأخضر والذكاء الاصطناعي«، والذي مثّل إضافة معرفية نوعية للنقاشات التنموية الراهنة.

وفي سياق متصل، ترصد النشرة ما حققته مجلة «بحوث اقتصادية عربية» من ترسيخ لمعايير الجودة الأكاديمية، عبر استمرار إدراجها ضمن معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي لعام 2025، بما يعكس مكانتها العلمية المتقدمة ودورها في دعم البحث الاقتصادي الرصين.

كما تتضمن النشرة، ضمن زاوية «ومضة عضوية»، إضاءة خاصة على المسيرة العلمية للأستاذة الدكتورة كريمة كُريّم، مستعرضةً أبرز محطات عطائها الأكاديمي وإسهاماتها البحثية التي أسهمت في إثراء الفكر الاقتصادي عربياً ودولياً.

وفي زاوية «مدونة النشرة»، يقدّم الأستاذ الدكتور علي فقيه، عضو الجمعية وأستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأمريكية، مقالاً تحليلياً نوعياً بعنوان: «لبنان بين الاستقرار الكلي وتعطّل التعافي التنموي»، يناقش فيه تعقيدات المشهد الاقتصادي اللبناني، ويستشرف مساراته المحتملة.

ولا تغفل النشرة عن بعدها المؤسسي والعضوي، إذ ترحب بالعضويات الجديدة التي اتسمت بتنوّع جغرافي لافت، شمل عدداً من الدول العربية، من بينها لبنان، الجزائر، الكويت، مصر، والمغرب، بما يعكس اتساع قاعدة الجمعية وحيويتها.

كما تعرض النشرة ملخصًا للحلقة الأولى من الموسم الثقافي للجمعية، والتي استضافت الأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق، إلى جانب باقة من الموضوعات والأخبار التي تهم مجتمع الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي العربي.

وختاماً، تُجدّد أسرة تحرير «الرباط» دعوتها المفتوحة إلى جميع الأعضاء والباحثين لموافاتها بمستجدات أنشطتهم وإصداراتهم الفكرية والعلمية، والإسهام بمقترحاتهم ورؤاهم، بما يعزّز مكانة النشرة كمنبرٍ جامع للحوار الاقتصادي العربي، وفضاءٍ متجدد لتبادل الخبرات، ورافدٍ معرفيٍ فاعلٍ يدعم قضايا التنمية وصنع السياسات في الوطن العربي.

تقرير خاص حول

المؤتمر العلمي التاسع عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية"

بقلم
الدكتورة/ فاطمة الحملاوي
المديرة التنفيذية للجمعية

جاء انعقاد المؤتمر العلمي التاسع عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في العاصمة اللبنانية بيروت يومي الخامس والسادس من ديسمبر 2025 تتويجًا لمسار طويل من العمل المؤسسي والعلمي المنظم، وسعيًا واعيًا من الجمعية إلى استعادة الدور المحوري للفكر الاقتصادي العربي في لحظة إقليمية ودولية شديدة التعقيد. فمنذ اللحظة الأولى لطرح فكرة المؤتمر داخل مجلس إدارة الجمعية، كان واضحًا أن التحدي لا يقتصر على عقد فعالية علمية تقليدية، بل يتمثل في تنظيم منصة حوار جادة تجمع بين البحث الأكاديمي الرصين وصناعة السياسات العامة، وتخاطب قضايا الاقتصاد العربي من زاوية تحليلية عميقة تستند إلى الأدلة لا إلى الانطباعات.

وقد اكتسب المؤتمر بعدًا مؤسسيًا وسياسيًا بالغ الأهمية بانعقاده تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني الدكتور نواف سلام، حيث ألقى الكلمة نيابة عنه الدكتور عامر بساط، وزير التجارة والاقتصاد اللبناني، وهو ما عكس تقديرًا رسميًا لدور البحث الاقتصادي في دعم النقاش العام وصياغة السياسات، ومنح المؤتمر زخمًا معنويًا وإعلاميًا ساهم في توسيع دائرة الاهتمام به داخل لبنان وخارجه.

كما مثّل اختيار بيروت، بما لها من رمزية فكرية وثقافية، رسالة واضحة تؤكد التزام الجمعية بدعم الحوار الاقتصادي العربي في مختلف العواصم، وعدم حصر نشاطها في نطاق جغرافي ضيق.

على الصعيد العلمي، بدأ الإعداد للمؤتمر بدعوة مفتوحة وواسعة النطاق للباحثين وأعضاء الجمعية والمؤسسات الأكاديمية العربية، استنادًا إلى محاور دقيقة صيغت بعناية لتعكس التحولات الاقتصادية الراهنة، وفي مقدمتها قضايا التنافسية، والتحول الهيكلي، وأسواق العمل، والطاقة، والاقتصاد الأخضر، والرقمنة.

وأسفر هذا الحراك العلمي عن تلقي عدد معتبر من المقترحات البحثية، خضعت جميعها لتحكيم علمي صارم ومستقل من قبل اللجنة العلمية للمؤتمر، التي التزمت بمعايير الجودة والمنهجية والتجديد. وقد انتهت هذه العملية إلى اختيار مجموعة من الأوراق التي جسدت تنوعًا موضوعيًا وجغرافيًا، ووفرت أساسًا علميًا متينًا للنقاشات التي شهدتها جلسات المؤتمر.

ولعل ما ميّز البرنامج العلمي للمؤتمر هو ذلك المزج المقصود بين الجلسات الأكاديمية التقليدية وجلسات حوار السياسات، حيث لم يُنظر إلى البحث العلمي بوصفه غاية في ذاته، بل باعتباره أداة لفهم الواقع وصياغة بدائل عملية. وقد جاءت جلسات حوار السياسات، ولا سيما تلك المخصصة لتعزيز تنافسية الاقتصاد اللبناني في ظل المستجدات الداخلية والخارجية، مثالًا حيًا على هذا التوجه، إذ جمعت بين مسؤولين حكوميين وخبراء اقتصاديين وأكاديميين في نقاش تفاعلي اتسم بالصراحة والعمق، وربط التحليل النظري بالتحديات الملموسة التي يواجهها الاقتصاد اللبناني.

وشكّل إطلاق تقرير التنمية العربية لعام 2025 إحدى المحطات المركزية في المؤتمر، ليس فقط لأهمية موضوعه المتعلق بـ "مستقبل أسواق العمل العربية في ظل التحول الأخضر والذكاء الاصطناعي"، ولكن أيضًا لكونه ثمرة جهد بحثي تشاركي طويل، شاركت فيه مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت والجمعية مؤسسات إقليمية مرموقة، هي معهد التخطيط القومي بالقاهرة، والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية. وقد أتاح عرض التقرير ومناقشته في هذا المحفل العلمي فرصة نادرة لفتح نقاش معمق حول الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتأثير التحولات التكنولوجية والبيئية على فرص التشغيل في المنطقة العربية.

وعلى المستوى التنظيمي، مثّل التعاون مع الجامعة اللبنانية الأميركية نموذجًا ناجحًا للشراكة بين الجمعيات العلمية والمؤسسات الأكاديمية، حيث وفّرت الجامعة بيئة تنظيمية ولوجستية عالية الكفاءة، انعكست في حسن إدارة الجلسات، وجودة التجهيزات الفنية، وكرم الضيافة، وهو ما أسهم في خلق مناخ إيجابي ومريح للمشاركين، وأتاح لهم التركيز الكامل على الحوار العلمي والفكري. كما أسهم الدعم الذي قدّمته مؤسسات إقليمية، وفي مقدمتها المعهد العربي للتخطيط وبنك فيصل الإسلامي، في تعزيز الجوانب التنظيمية للمؤتمر، بما مكّن من إخراجه بالصورة المؤسسية اللائقة بمكانة الجمعية وتاريخها العلمي، وانعكس إيجابًا على مستوى الإعداد ودقة التنفيذ.

ويمكن القول إن النجاح الحقيقي لهذا المؤتمر لم يكن في عدد الجلسات أو المشاركين فحسب، بل في نوعية النقاشات التي دارت، وفي مستوى العمق التحليلي الذي اتسمت به المداخلات، فضلًا عن الإحساس العام بأن المؤتمر أتاح مساحة جادة للتفكير الجماعي المسؤول في قضايا الاقتصاد العربي، بعيدًا عن المعالجات الجزئية أو الشعارات الجاهزة.

لقد أعاد المؤتمر التأكيد على أن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية تقوم بأداء دورها كمنصة فكرية مستقلة، تجمع بين الأجيال المختلفة من الباحثين، وتربط البحث العلمي بقضايا التنمية والسياسات العامة، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى هذا النوع من الحوار الرصين القائم على المعرفة.

أخبار الجمعية

مجلة بحوث اقتصادية عربية

أُدرجت مجلة "بحوث اقتصادية عربية" مجددًا ضمن معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (ARCIF) لعام 2025، كما حصلت على التقييم الكامل (7/7) في تصنيف المجلات العلمية المحلية الصادر عن المجلس الأعلى للجامعات في مصر لعام 2025، وذلك للعام الثالث على التوالي، في تأكيد واضح على التزام المجلة بأعلى معايير الجودة والتميّز الأكاديمي.

وتُتيح الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية الاطلاع على جميع أعداد المجلة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة، بالإضافة إلى موقع الجمعية الرسمي، بما يعزز من انتشار الأبحاث العلمية وإتاحتها للباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي العربي.

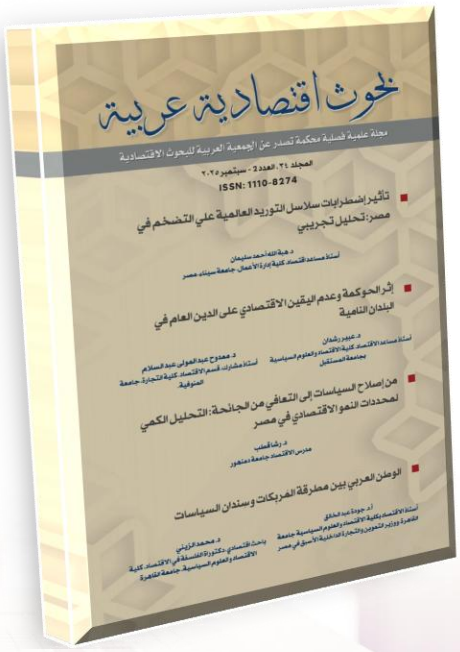

انضمام أعضاء جدد للجمعية

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (2) الذي عُقد بتاريخ 4 ديسمبر 2025 على قبول 14 عضوًا جديدًا من الاقتصاديين المشهود لهم بالكفاءة والباحثين المتميزين من مختلف الأقطار العربية. وفيما يلي أسماء السيدات والسادة الذين تم قبول عضويتهم (أبجديًا)، والأقطار التي ينتمون إليها:

أ.د. أمنيه حلمي	مصر
أ.د. حسن أيوب	لبنان
ا.د. عادل الوقيان	الكويت
أ.د. علي عبد الوهاب نجا	مصر
أ.د. علي فقيه	لبنان
أ.د. عمر حوتيه	الجزائر
د. محمود عربوش	المغرب
د. جمال إبراهيم حيدر	لبنان
د. سوليكا عمر علاء الدين	لبنان
د. غريس يوسف سيدي	لبنان
د. هدى عمر علاء الدين	لبنان
أ. عدنان محمد جميل	لبنان
أ. لارا الحاج	لبنان
أ. نوح مازن السيد	لبنان

ومجلس إدارة الجمعية إذ يُرحّب بالأعضاء الجدد، فإنه على ثقة من أن انضمامهم سيمثّل دفعة قوية لنشاط الجمعية في المرحلة القادمة بما يدعّم من تنفيذ الخطة الطموحة التي تتبناها.

وعضوية الجمعية مفتوحة أمام جميع الاقتصاديين والباحثين من مختلف الدول العربية ممن لهم إسهامات علمية مرموقة.

لمزيد من المعلومات حول الانضمام للجمعية يرجي التواصل على الإيميل التالي:

asfer.egypt89@gmail.com

الموسم الثقافي للجمعية

ملخص الحلقة الأولى من الموسم الثقافي للجمعية 2026/2025

نوبل للاقتصاد 2025: "النمو الاقتصادي: آلية التدمير الخلّاق بين الإطراد والاستدامة"

افتتحت الجمعية موسمها الثقافي لعام 2026/2025 بحلقة فكرية متميزة، قدّمها الأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، وأدارتها الدكتورة نهال المغربل، منسق الموسم الثقافي للجمعية، خُصصت لمناقشة الإسهامات العلمية للفائزين بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام 2025: جويل موكير، فيليب أجيون، وبيتر هيويت. وقد مثّل اللقاء وقفة تحليلية معمقة عند أحد أكثر الأسئلة مركزية في علم الاقتصاد: كيف تحوّل النمو الاقتصادي من ظاهرة نادرة ومؤقتة إلى مسار شبه مستدام في العصر الحديث، وما الشروط اللازمة للحفاظ عليه في ظل التحديات الراهنة؟

انطلقت الحلقة من التأكيد على أن النمو الاقتصادي المطرد ليس حالة طبيعية أو تلقائية في التاريخ البشري، بل استثناء تحقق بفعل تحولات معرفية ومؤسسية عميقة، كان الابتكار التكنولوجي في صلبها. فحتى أواخر القرن الثامن عشر، ظل العالم أسير فترات طويلة من الركود، حيث كانت مكاسب الإنتاجية سرعان ما تتبدد، دون أن تفضي إلى تحسن دائم في مستويات المعيشة.

في هذا الإطار، قدّم المؤرخ الاقتصادي جويل موكير تفسيرًا تاريخيًا بالغ الأهمية لانطلاق الثورة الصناعية في بريطانيا، رافضًا اختزالها في عوامل الموارد أو الجغرافيا. وأوضح أن ما سمّاه بـ«التنوير الصناعي» شكّل نقطة التحول الحاسمة، حيث نشأ تفاعل عضوي بين المعرفة العلمية النظرية والتطبيقات التكنولوجية العملية، داخل مناخ اجتماعي ومؤسسي منفتح على التغيير ويحد من قدرة جماعات المصالح التقليدية على تعطيل الابتكار. وميّز موكير بين الابتكارات الكلية ذات الأثر التحويلي، والابتكارات الجزئية التراكمية، معتبرًا أن غياب الترابط بينهما في العصور السابقة كان السبب الرئيس في توقف النمو عند حدود تكنولوجية معينة.

وانتقل الدكتور جوده في عرضه إلى التحليل النظري المعاصر الذي قدّمه فيليب أجيون وبيتر هيويت، والمرتبط بمفهوم «التدمير الخلّاق» المستلهم من أعمال جوزيف شومبيتر. وتقوم هذه الرؤية على أن الابتكار لا يعني الإضافة التدريجية فحسب، بل يتضمن بالضرورة إحلالًا هيكليًا، تُستبعد فيه التقنيات والشركات الأقل كفاءة لصالح أخرى أكثر إنتاجية. هذا الصراع الديناميكي على مستوى الشركات والأسواق هو ما يفسر، في نماذجهما، استدامة النمو على المستوى الكلي، ويجعل البيئة التنافسية والمؤسسات التنظيمية عنصرًا حاسمًا في العملية التنموية.

وفي ختام الحلقة، برز بوضوح أن استمرارية هذا المسار ليست مضمونة، في ظل تصاعد تركز القوة السوقية، وتراجع الاستثمار في البحث العلمي، ومقاومة التغيير الهيكلي. غير أن التطورات المتسارعة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي تفتح آفاقًا جديدة لتعزيز الترابط بين المعرفة والتطبيق، شريطة أن تصاحبها سياسات عامة ذكية توازن بين تشجيع الابتكار، وحماية الفئات المتضررة من التحولات التكنولوجية، دون كبح ديناميكية التقدم.

وتعيد هذه الإسهامات العلمية التذكير بحقيقة جوهرية مفادها أن الركود كان هو القاعدة في تاريخ البشرية، وأن النمو المستدام لم يتحقق إلا حين توفرت بيئة تسمح للعلم والابتكار بأن يصبحا محركين دائمين للتنمية والرفاه.

ولمشاهدة الحلقة كاملة، يمكنكم الضغط على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.asfer.org/archives/2504

أخبار بعض أعضاء الجمعية

- شاركت الدكتورة نهال المغربل عضو مجلس إدارة الجمعية وأمين الصندوق في المنتدى الوزاري العربي السادس للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والذي أقيم في ديسمبر ٢٠٢٥ بالعاصمة القطرية الدوحة؛ حيث قامت بعرض ومناقشة التقرير الإقليمي لرصد تنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والخطة الحضرية الجديدة. واستعرض التقرير جهود الدول الي قدمت تقارير وطنية وعلى رأسها مصر والأردن والمغرب وسلطنة عُمان وسوريا واليمن والعراق. وقد ترأس الجلسة الدكتور محمود فتح الله عضو مجلس إدارة الجمعية.
- الدكتور رجا المرزوقي يرأس الفريق التفاوضي لمجلس التعاون الخليجي في التوقيع مع الهند لبدء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة.
- شاركت الأستاذة الدكتورة سارة الجزار في فعاليات الندوة الرئيسية التي نظّمتها الجمعية البحرية المصرية تحت عنوان «الخطوط الملاحية العالمية — الحاضر والمستقبل في الموانئ المصرية»، وسط حضور عدد من قيادات وخبراء قطاع النقل البحري والموانئ، وذلك في حدث بارز يجمع ممثلي الشركات الملاحية، خبراء اللوجستيات، ومسؤولين من هياكل الصناعة الوطنية والدولية.
- بمقر اتحاد الغرف العربية فى بيروت تم توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد، ممثلًا بأمينه العام الأستاذ الدكتور/خالد حنفى، وعضو مجلس إدارة الجمعية مع الاتحاد العربى للذكاء الاصطناعى والبرمجة، ممثلًا بأمينه العام سليمان أنطون فرح، وذلك بحضور رئيس حكومة لبنان الأسبق البروفيسور حسان دياب، ونائب الرئيس ربيع بعلبكى.
- اختيار الأستاذ الدكتور/ محمود محى الدين – رئيس مجلس إدارة الجمعية والمبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية زميلًا بالجمعية الاقتصادية الملكية بالمملكة المتحدة.
- الأستاذ الدكتور/ محمود محى الدين رئيساً لجمعية الشرق الأوسط الاقتصادية لفترة ثانية.
- تعيين الأستاذة الدكتورة عادلة محمد رجب أستاذ بقسم الاقتصاد ومديرة مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وعضو مجلس إدارة الجمعية عضواً بمجلس النواب المصري للفترة 2026-2030.

أهم الروابط

- المؤتمر العلمي التاسع عشر للجمعية.
- مجلة الجمعية "بحوث اقتصادية عربية".
- الموسم الثقافي للجمعية
- للاطلاع على أنشطة الجمعية، يرجي زيارة موقعنا الإلكتروني.
- للتواصل على إيميل الجمعية asfer.egypt89@gmail.com

كتابات ومقالات لبعض الأعضاء

- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ محمود محيى الدين**
  - هذا العالم " مرة أخرى".
  - عن اقتصاد السوق واقتصاديات السوء.
  - مؤشرات ومشاعر .
  - البحث عن إقليم.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور / خالد واصف الوزني**
  - الوزني يكتب : أم المعارك التجارية في الحرب التجارية الأولى.
  - كندا والبرازيل تشيعان النظام العالمي الاقتصادي.
  - دافوس 2026: هل تعود "روح الحوار " إلى الاقتصاد العالمي؟
  - إرهاصات العام الجديد ونظام عالمي جديد.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور /جودة عبد الخالق**
  - لقطات د.جودة عبد الخالق يكتب بلاغ إلى السيد الرئيس.
  - لقطات د.جودة عبد الخالق يكتب : الستينات ...يا لها من ذكريات.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي**
  - Empowering Youth for the Future of Work: Skills, Opportunities, and Policy Pathways
- **أحدث مقالات الدكتور/ رجا المرزوقي**

التحولات الاقتصادية في العالم والفرصة السانحة للسعودية

- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الشفيع**
  - نحو نموذج تنموي جديد في الإطار العالمي والإقليمي.

إصدارات اقتصادية عربية: صدرت حديثًا

- مستجدات الاقتصاد العالمي : استقرار وسط قوى متباينة.
- اقتصادنا والعالم العدد ٤٤٢.
- القطاع الخفي: الانتقال العادل إلى الاقتصاد المنظّم.
- مؤشرات التنمية، وسد الفجوة بين الجنسين، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- الاقتصاد العالمي يظهر قدرة على الصمود، لكنّ البلدان الهشّة ما تزال متأخرة عن بقية العالم.
- Global Risks Report 2026.

كتاب

مدخل إلى الفكر الاقتصادي العربي المعاصر 2025

المؤلف

الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح العموص

يضمّ الكتاب عملًا علميًا تحليليًا يتجاوز (500) صفحة، صيغ في بناء تحليلي متكامل يجمع بين التأصيل النظري والاستقراء التطبيقي للفكر الاقتصادي العربي المعاصر. وقد جاء هيكله في خمسة أجزاء مترابطة، يتألف كل جزء منها من فصلين، ليبلغ إجمالي فصوله عشرة فصول تعكس وحدة موضوعية ومنهجية واضحة.

يتناول الجزء الأول الأسس النظرية وسمات الفكر الاقتصادي المعاصر، بينما يرصد الجزء الثاني الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية لعدد من الاقتصاديين العرب المعاصرين. ويعرض الجزء الثالث مرتكزات التكامل الاقتصادي العربي ودور الدولة في الاقتصادات العربية، في حين يستعرض الجزء الرابع التجارب القُطرية وخيارات التنظيم المؤسسي للعلاقة بين القطاعين العام والخاص. ويختتم الكتاب بـ الجزء الخامس الذي يقدّم قراءة تحليلية تقييمية لإسهامات مختارة، بهدف استخلاص الخصائص العامة للفكر الاقتصادي العربي المعاصر.

نبذة عن الكتاب

قراءة سريعة في أحدث إصدارات شاركت فيها الجمعية

تقرير التنمية العربية "الإصدار التاسع" "مستقبل أسواق العمل العربية في ظل التحول الأخضر والذكاء الاصطناعي"

يأتي تقرير التنمية العربية في إصداره التاسع ليضع أسواق العمل العربية في صدارة الأجندة التنموية، باعتبارها إحدى أكثر القضايا إلحاحًا وتأثيرًا في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة. فاختيار موضوع "أسواق العمل العربية في ظل التحول الأخضر والذكاء الاصطناعي" لا يعكس مجرد مواكبة للاتجاهات العالمية، بل يستجيب لواقع عربي مأزوم تتقاطع فيه الاختلالات الهيكلية المزمنة مع تحولات تكنولوجية ومناخية غير مسبوقة، تُعيد رسم خريطة الوظائف والمهارات وفرص التشغيل.

ينطلق التقرير من تأكيد جوهري مفاده أن العمل ليس مجرد حق دستوري أو استحقاق اجتماعي، بل هو ركيزة أساسية للمسار الحضاري والاقتصادي للأمم. ويُبرز خصوصية سوق العمل بوصفه سوقًا يتداول "خدمة العمل" لا السلعة، حيث تتداخل فيه الاعتبارات الاقتصادية مع الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية والتشريعية، ما يجعله أكثر الأسواق حساسية للتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسات العامة.

ويكشف التقرير، استنادًا إلى بيانات حديثة، عن عمق التحديات التي تواجه أسواق العمل العربية، وفي مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والإناث، واتساع القطاع غير الرسمي، وضعف المشاركة الاقتصادية، وتدني الإنتاجية. وتزداد خطورة هذه التحديات في ظل التحولات الديموغرافية المتسارعة، والتوترات الجيوسياسية، وتباطؤ النمو الاقتصادي غير القادر، في صورته الحالية، على توليد فرص عمل كافية ولائقة.

وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن المنطقة العربية تسجل أعلى معدل بطالة عالميًا، مع وجود ملايين من الشباب خارج منظومات التعليم والتدريب والعمل، وهو ما ينذر بتكلفة اجتماعية وتنموية باهظة إذا استمر هذا المسار.

ولا يتعامل التقرير مع هذه الأوضاع بوصفها أزمة تشغيل تقليدية، بل يربطها بتحولات أعمق تتصل بالثورة الصناعية الرابعة، والذكاء الاصطناعي، والتغير المناخي. فالتحول الرقمي، رغم ما يتيحه من فرص لرفع الإنتاجية وخلق وظائف جديدة، يحمل في طياته مخاطر إحلال العمالة، خاصة في الوظائف الروتينية ومنخفضة المهارات، ما يفاقم فجوة المهارات في الاقتصادات العربية. وفي المقابل، يفرض التحول الأخضر ومتطلبات الانتقال الطاقي تحديات إضافية على قطاعات تقليدية، في الوقت الذي يفتح فيه آفاقًا جديدة للوظائف الخضراء، شريطة توافر سياسات انتقال عادل تحمي الفئات الأكثر تضررًا.

ويؤكد التقرير أن مواجهة هذه التحولات تتطلب مراجعة شاملة لسياسات النمو والتشغيل والتعليم والتدريب، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير الأطر المؤسسية والتشريعية الحاكمة لسوق العمل. كما يشدد على أهمية التنسيق العربي، وتكامل الجهود الإقليمية، وتحويل التحديات المشتركة إلى فرص للتعاون وبناء أسواق عمل أكثر كفاءة وشمولًا وعدالة.

وفي محصلته النهائية، لا يقدّم تقرير التنمية العربية تشخيصًا تقنيًا لأسواق العمل فحسب، بل يطرح رؤية استراتيجية تدعو إلى إعادة بناء نموذج التشغيل في المنطقة العربية، بما يوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، ويُمكّن الاقتصادات العربية من الاندماج الإيجابي في التحولات العالمية بدلًا من أن تكون ضحية لها.

للاطلاع على التقرير كاملًا، يمكنكم الضغط على الرابط التالي:

https://www.asfer.org/archives/2521

ومضة العضوية

الأستاذة الدكتورة/ كريمة كُريم
أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر
وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تُعدّ الأستاذة الدكتورة كريمة كُريّم من أبرز الأكاديميين العرب في مجال الاقتصاد، وتمتلك مسيرة علمية رصينة، حيث تمتد مسيرتها الأكاديمية والبحثية لعقود من العمل العلمي، الذي جمع بين التدريس الجامعي، والبحث العلمي، والمساهمة الاستشارية في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حصلت الدكتورة كريمة كُريم على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة مكماستر بكندا، وهي من الجامعات المرموقة في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما أتاح لها تكوينًا علميًا عميقًا ومنفتحًا على المدارس الاقتصادية الحديثة. وتعمل حاليًا أستاذًا متفرغًا للاقتصاد بكلية التجارة – جامعة الأزهر، حيث أسهمت في تدريس أجيال متعاقبة من الطلاب، وفي ترسيخ منهج تحليلي يقوم على الربط بين النظرية الاقتصادية والواقع التنموي.

وعلى الصعيد الدولي، عملت أستاذًا زائرًا في عدد من الجامعات الأمريكية، كان آخرها جامعة إلينوي بالولايات المتحدة عام 2014، بما يعكس حضورها الأكاديمي خارج الإقليم العربي، وقدرتها على التفاعل مع البيئات البحثية العالمية والمشاركة في الحوار العلمي الدولي حول قضايا الاقتصاد والتنمية.

إلى جانب دورها الأكاديمي، اضطلعت الدكتورة كريمة كُريم بدور استشاري مهم، حيث عملت مستشارًا وخبيرًا لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، من بينها منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والبنك الأهلي المصري، وقدمت في هذا الإطار دراسات وتقارير تحليلية دعمت تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في مجالات الفقر، والدعم، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية.

وقدمت الدكتورة كُريم إسهامًا علميًا غزيرًا، حيث يبلغ رصيدها نحو سبعين مؤلفًا ودراسة منشورة محليًا ودوليًا، تناولت قضايا محورية في الاقتصادات العربية، واتسمت بالجمع بين التحليل الكمي والرؤية النقدية للسياسات العامة. ومن أبرز مؤلفاتها ودراساتها:

- "الأمن الغذائي العربي"، الذي يناقش التحديات البنيوية للأمن الغذائي في المنطقة العربية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية.
- "ثنائية الغذاء والنفط"، الذي يتناول العلاقة المركبة بين أسواق الطاقة والغذاء وانعكاساتها على الدول العربية.
- "مع جودة عبد الخالق 2015"، وهو عمل فكري يوثق تجربة فكرية وإنسانية وعلمية مشتركة، ويقدم قراءة نقدية لمسار الاقتصاد والسياسات العامة.
- "تقييم الفقر في ثلاث دول عربية منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل: اليمن، مصر، البحرين» (باللغة الإنجليزية، 2014)، وهو من الدراسات المقارنة المهمة التي تناولت الفقر من منظور مؤسسي وسياساتي.
- "تقييم سياسات دعم الطعام والإعانات الاجتماعية في مصر" (باللغة الإنجليزية)، والذي يُعد مرجعًا مهمًا في تحليل نظم الدعم والحماية الاجتماعية وأثرها على العدالة الاجتماعية.

وتتسم كتابات الدكتورة كريمة كُريم بالالتزام الصارم بالمنهج العلمي، والقدرة على تبسيط القضايا الاقتصادية المعقدة دون الإخلال بعمقها، فضلًا عن اهتمامها الدائم بربط البحث الأكاديمي بقضايا الواقع العربي واحتياجات صانع القرار. وتمثل تجربتها نموذجًا للاقتصادي الذي يجمع بين النزاهة العلمية، والاستقلال الفكري، والانحياز لقضايا التنمية والعدالة الاجتماعية. كما عكست مسيرتها العلمية إيمانًا قويًا بأهمية البحث الأكاديمي كرافد أساسي لدعم السياسات الاقتصادية الوطنية والإقليمية، وهو ما يتسق مع رسالة الجمعية في نشر المعرفة وتعميق الحوار حول التحديات التنموية في العالم العربي.

مدونة الجمعية

بقلم:
الأستاذ الدكتور/ علي فقيه
أستاذ الاقتصاد والعميد
المشارك بالجامعة اللبنانية
الأمريكية، بيروت

انتقل الاقتصاد اللبناني من مرحلة الانهيار المتسارع إلى قدر من الاستقرار النسبي، لكنه لم يدخل بعد مسار تعافٍ بالمعنى التنموي. فتحسّن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية يتزامن مع بقاء العوامل المؤسسية البنيوية للأزمة قائمة، وفي مقدّمها أزمة مصرفية غير محسومة، وضعف القدرة المالية للدولة، وبنية اقتصادية باتت أكثر ارتباطاً بإمكان الوصول إلى العملات الأجنبية، والتحويلات من المغتربين، وتوسّع المعاملات النقدية. وعليه، يمكن توصيف الوضع الراهن بوصفه توازناً اقتصادياً منخفض المستوى بات أكثر استقراراً مما كان عليه مباشرة بعد 2019، من دون أن يوازي ذلك إعادة بناء القاعدة الإنتاجية أو استعادة الوساطة المالية بالمعنى الكامل.

ولا تزال شدة الانكماش السابق تُلقي بظلالها على الأداء الحالي. فمنذ 2019، شهد لبنان انكماشاً حاداً وممتداً في النشاط الاقتصادي، وتخلّفاً سيادياً عن سداد الديون، وتعطّلاً واسعاً في وظائف القطاع المصرفي الأساسية. وفي الوقت نفسه، أدّت القيود الطويلة الأمد على سحوبات الودائع المصرفية وتعدّد أسعار الصرف إلى مصادرة فعلية لجزء كبير من الودائع، بما مثّل نقلًا واسع النطاق للخسائر إلى الأسر والمؤسسات. وقد ترافقت هذه التطورات مع تدهور كبير في قيمة العملة وتضخم مرتفع لسنوات أدى إلى تراجع ملموس في قيمة الرواتب والقدرة الشرائية. وما زالت الأزمة تُقيّد أداء الاقتصاد عبر قنوات مترابطة، إذ أسهمت في إعادة توزيع الثروة بصورة حادّة، وأضعفت قدرة الأسر على الاستهلاك في ظل فقدان المدخرات وانحسار الائتمان، كما حدّت من قدرة المؤسسات على الوصول إلى التمويل اللازم للاستثمار. ونتيجةً لذلك، فإن أي تحسّن في المؤشرات الإجمالية يظل مشروطاً بقاعدة اقتصادية أدنى مما كانت عليه قبل الأزمة، وبأنماط تكيّف كثيراً ما تعيد إنتاج الهشاشة البنيوية بدل معالجتها.

وتُبرز تقديرات النمو الحديثة هذا التباين. إذ تشير الارقام الاقتصادية إلى نمو حقيقي يقارب 3.5 في المئة في 2025، مع توقعات بنحو 4 في المئة في 2026، شريطة التقدم في الإصلاحات وتوفر حد أدنى من الاستقرار الأمني والسياسي. كما تراجع التضخم مقارنة بسنوات الأزمة الأولى، وبدا الإطار الكلي أقل تقلباً مما كان عليه خلال المرحلة الأكثر اضطراباً. غير أن مصادر هذا التحسن تبقى محدودة ومركّزة. فقد ارتبط النمو بالسياحة، وبالاستهلاك المدعوم بالتحويلات، وباتساع ممارسات الأجور المُسعّرة بالدولار في معظم أجزاء القطاع الخاص. وبالرغم من هذه التركيبة قد ترفع الناتج المُسجّل الا انها لا تؤسس لاستثمار مستدام أو نمو في الإنتاجية أو تحسن واسع في نوعية فرص العمل. وهي أيضاً تركيبة تُنتج تمايزاً اجتماعياً واقتصادياً واضحاً، إذ تمنح أفضلية للأسر التي ترتبط مصادر دخلها بالعملة الأجنبية، مقارنةً بموظفي القطاع العام وغيرهم من الفئات ذات الأجور المقوّمة بالليرة، وقد تُفاقم الفوارق الاجتماعية مع ازدياد تجزؤ الأسعار والأجور.

وتبقى الأزمة المصرفية والمالية غير المحسومة العائق الأبرز أمام تعافٍ اقتصادي مستدام. فاستمرار ضبابية معالجة خسائر القطاع المصرفي وتعطّل الوظائف المصرفية الأساسية يحدّان من قدرة المؤسسات على الاستثمار والتوسع، ويعززان لجوء الأسر إلى الاكتناز بالعملة الأجنبية حين يتاح ذلك، ويدفعان بالمعاملات تدريجياً نحو مزيد من النقدية واللارسمية. وضمن هذه الشروط، يمكن أن يتعايش الاستقرار النسبي مع ضعف الاستثمار واستمرار عدم اليقين، فيما لا يتحول النمو المحدود إلى عودة إلى أنماط النشاط الاقتصادي الطبيعية. وتعكس السياسة المالية النمط نفسه من التحسن المحدود ضمن قيود صارمة. فقد أسهمت إجراءات داعمة لاستقرار سعر الصرف وتحسين الإيرادات، بما في ذلك تحسن الامتثال الضريبي، في توفير هامش ضيق للتحرك. غير أن القدرة المالية العامة لا تزال أقل بكثير مما يلزم لإعادة بناء الخدمات العامة أو توفير أرضية حماية اجتماعية شاملة، لا سيما في ظل اتساع الاحتياجات وتراجع قدرة مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات.

وبالنظر إلى الأمام، يبقى تحقيق نمو إضافي في 2026 ممكناً، لكنه مشروط بالاستقرار الأمني والسياسي. وتتمثل المسألة المحورية فيما إذا كان الاستقرار النسبي سيسمح بمعالجة استحقاقات الإصلاح المؤجلة، أو سيُرسّخ اقتصاداً نقدياً يتسم بتباين أكبر في مستويات الرفاه بين الفئات الاجتماعية، وبقاء الاستثمار المنتج عند مستويات متدنية.

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية:

تأسست الجمعية في إطار مبادرة قام بإطلاقها عدد من كبار الاقتصاديين العرب على هامش الندوة التي انعُقدت عام 1983 في مدينة ليماسول بقبرص، تحت عنوان "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، وقد استهدفت هذه المبادرة السَعي لسد الفجوة القائمة في البحث العلمي الجاد والمتطور في كافة مجالات الاقتصاد في الدول العربية للمساهمة في تطوير الفكر الاقتصادي في المنطقة وتحفيز مساهمة عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين المرموقين والشباب لإعداد البحوث العلمية المتخصصة والمشاركة في المؤتمرات العلمية وفي النشر العلمي المُحكَم.

الهويـــة:

- جمعية علمية، تضم الاقتصاديين العرب المهتمين بالبحث العلمي المتطَور في كافة المجالات الاقتصادية.

- جمعية مستقلة تستهدف التجديد والتطوير والإبداع دون التزامات سياسية أو حزبية وتركَز على خدمة المصالح الجوهرية للوطن العربي.

- تجمّع حر لصفوة الباحثين العرب في العلوم الاقتصادية تقوم على احترام التعددية العقائدية والفكرية، وتلتزم بالجودة العلمية في المقام الأول.

الهـــدف:

ستهدف الجمعية تحفيز البحث العلمي الرصين والمتطور في مجالات الاقتصاد المختلفة من خلال تنظيم المؤتمرات والفعّاليات العلمية والنشر العلمي رفيع المستوى لمناقشة القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة في الوطن العربي.

مجالات العمل:

البحث العلمي والنشر والتواصل ورفع الوعي في مجالات الاقتصاد المختلفة في الدول العربية.

تحـــرير:
أ.د/ خالد الوزني
نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية
khwazani@gmail.com

د/ فاطمة الحملاوي
المدير التنفيذي للجمعية
fatma.khamis@inp.edu.eg

تنسيـق:
أ / هدى حمودة
سكرتيرة الجمعية
hudahamouda84@gmail.com

تصميم:
عمـرو نصار

التليفـــون:
0222621737
0222631715
01220413416

العنـــوان :
17 ب عمـــارات العبـــــور - طريق صلاح سالم - مدينة نصر ، ص.ب 88 بانـــوراما أكتـــوبر - الرمز البريدي : 11811 القاهرة. ج.م.ع